

اغلق في مستشفى ايخيلوف مثلا القسم الداخلي (و) واجزاء من قسم الجراحة ، والقسم الداخلي (أ) وارسل العشرات من المرضى الى منازلهم « (المصدر السابق) .

وفي اليوم ذاته كسب الاطباء الدعوى التي تقدموا بها الى المحكمة ، وسمح لهم بموجب قرار المحكمة بتقاضى اجور مقابل معالجة المرضى اعضاء صندوق المرض (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/٦/٢٩) .

والاقتراح الذي تقدم به مندوبون عن الحكومة ، ورفضه الاطباء يقضي ان « يصبح الراتب غير الصافي لمدير القسم بين ٥٢٠٠ و ٥٣٠٠ ليرة اسرائيلية ويحتمل ان يصل الى ٥٤٠٠ ليرة ، ويصل راتب مدير مستشفى الى ٥٦٠٠ ليرة ، وراتب الطبيب الاختصاصي يبلغ ٣٥٠٠ ليرة ، والطبيب العادي في المستوصف يبلغ راتبه ٣٦٠٠ ليرة مقابل ٢٤٠٠ ليرة سابقا ، كذلك وافق مندوبو الحكومة على ان يضاف الى رواتب الاطباء مقابل تحسين الخدمات ، مثل الزيارات في المنازل ، ٢٥٠ ليرة اضافية « (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/٦/٢٨) . على ان هذه المبالغ هي مجمل الراتب قبل حسم الضرائب العديدة .

لكن اضراب الاطباء ظل مستمرا حتى مطلع هذا الشهر ، وانتهى يوم ٧٣/٧/٤ ، وقالت جريدة « معاريف » انه « ليس في الاتفاق الذي تم التوصل اليه اي بند لم يكن بالامكان الاتفاق عليه قبل بدء الاضراب ، ولم يكن للاضراب اي داع ، ولم يكن بالامكان ان ينتهي بانتصار احد الطرفين » . (معاريف ٧٣/٧/٥) ، ولم ينشر اي توضيح لشروط الاتفاق ، لكن وزير الصحة اعلن بأن زيادة الرواتب لم تزد اكثر من ٤٥٤٦ ٪ واطعن الاطباء في المقابل انهم احرزوا ما طالبوا به .

وفي حين كان اضراب الاطباء مستمرا فشلت المفاوضات بين النقابة القطرية للصحافيين الاسرائيليين وهيئة الاذاعة ، وبدأ اضراب الاذاعة منذ صباح يوم ٧٣/٦/١٢ ، حيث توقف البث من اذاعة اسرائيل نهائيا باستثناء ثلاث نشرات اخبارية يوميا فقط باللغتين العبرية والعربية في الساعات السابعة صباحا والثانية ظهرا والثامنة مساء ، كذلك استمر بث نشرات الانباء عبر البرامج الموجهة الى اوربا الشرقية ، وتوقف بث برامج التلفزيون الاسرائيلي نهائيا وبدون استثناء . (صحف يوم ٧٣/٦/١٢) .

تعادل ثلث رواتب الطيارين ، ان يعلموا بأن تضاميا العمل والرواتب تخضع لقانون العرض والطلب ، وان نسبة الاطباء في اسرائيل مرتفعة جدا ، كما ان نسبتهم ستزداد كثيرا خلال السنوات المقبلة » ، وكانت « دافار » بذلك الى جانب تحريضها ضد الاطباء المستخدمين تشهر في وجههم سيف التهديد .

وكان اضراب الاطباء قد بدأ بموافقة نقابة الاطباء ، وعدم تدخل الهيئات الرسمية ، لكن بعد مرور ١٣ يوما على بدء الاضراب ، وازدياد عنف حملة التشهير بهم اعلنت اللجنة التنفيذية العاملة للهيئات عن حقيقة موقفها ، ودعت نقابة الاطباء الى انتهاء الاضراب واستئناف العمل المنتظم فوراً ، وتسوية نزاع العمل « طبقا للمقترحات التي قدمها ممثلو الحكومة ، وصندوق المرض ... وكان قرار المطالبة هذا قد اقر بأغلبية ٤٤ صوتا (اصوات « التجمع » و « الاحرار المستقلون ») ضد ٢٠ صوتا للكتل الاخرى ، وامتناع « كتلة الاخوة » عن التصويت « (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/٦/٢١) .

ومع استمرار اضراب الاطباء اخذت الازمة بينهم وبين « ارباب العمل » تزداد تعقيدا ، الى درجة اضطررتهم التهديد بتصعيد اضرابهم ، فانهالت عليهم التهم التي وصلت حد وصف تصرفهم بأنه يتنافى مع الاخلاق ، وكتبت « يديعوت احرونوت » يوم ٧٣/٦/٢٦ : « ان الاطباء كانوا يحظون بعطف غير قليل من جانب الشعب الذي كان يتفهم كذلك الدوافع التي جعلتهم على الاضراب ، وهذا العطف قد يتلاشى كليا بعد ان قرر الاطباء تصعيد العقوبات وقطع الاتصال مع ارباب العمل (الاطباء المضربون يعملون في المستشفيات ومراكز وعيادات صندوق المرض) . وان الاضراب المستمر الذي يعده لنا الاطباء يتنافى مع الاخلاق » . وجاء ضمن الحملة على الاطباء تصريح سكرتير الهيئات الذي اتهمهم بأنهم « يعزلون انفسهم عن جمهور المستخدمين ، وانهم خلافا للحق يمتدنون انهم يستطيعون القيام بنضالهم بمعزل عن سائر مستخدمي الدولة » (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/٦/٢٨) .

وبرغم هذه الحملة التي تعرض لها الاطباء المضربون ، فانهم صعدوا اضرابهم في اليوم الثالث والعشرين للاضراب (اي يوم ٧٣/٦/٢٨) ، « حيث